مخيم ويفل

بطاقة هوية المخيم:

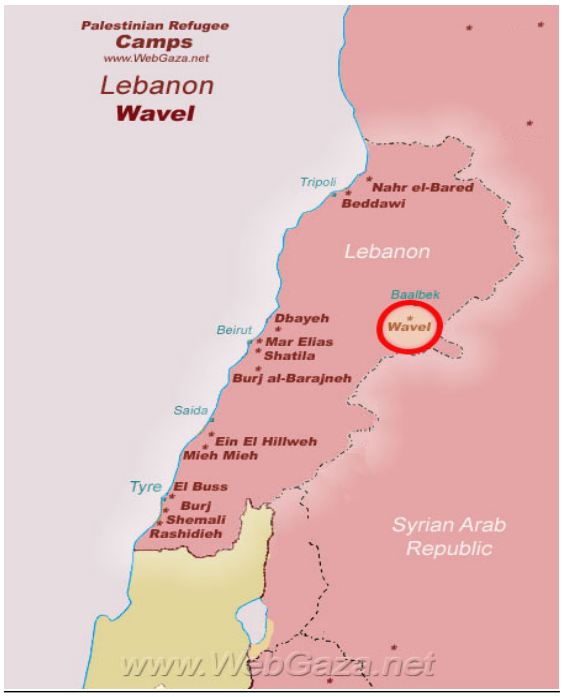

يمتد مخيم ويفل على مساحة 0.047 كيلومتر مربع. كان المخيم في الأصل ثكنة عسكرية فرنسية، وقد وفّرت المباني الاثنا عشر الأصلية مأوى للاجئين الفلسطينيين عام 1948. وفي عام 1952 تولّت وكالة الأونروا (UNRWA) مسؤولية تقديم الخدمات في المخيم. حتى ديسمبر 2023، بلغ عدد اللاجئين المسجلين 9,993 لاجئاً.

تاريخ المخيم:

يقع مخيم ويفل على بُعد 90 كم شرق بيروت، في سهل البقاع قرب بعلبك. يعيش العديد من اللاجئين اليوم في الثكنات العسكرية القديمة، التي تفتقر إلى الضوء الطبيعي والتهوية المناسبة، مما يجعل الظروف قاسية خصوصاً في فصل الشتاء. كما أدت الأزمة السورية المستمرة إلى زيادة عدد اللاجئين السوريين والفلسطينيين القادمين من سوريا داخل المخيم.

تمت إعادة تأهيل أنظمة المياه والصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار بين عامي 2004 و2005. ومع ذلك، يبقى الوصول إلى مياه الشرب تحدياً دائماً كما هو الحال في باقي مناطق لبنان. تتولى اللجان الشعبية والفصائل الفلسطينية مسؤولية الأمن والإدارة داخل المخيم.

البيئة داخل المخيم:

تشمل خدمات الأونروا في مجال الصرف الصحي وجمع النفايات الصلبة والتخلص منها، تنظيف الطرق والشوارع، مكافحة الحشرات والقوارض، وصيانة أنظمة المياه والصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار. وقد توسّعت هذه الخدمات بعد الأزمة السورية وازدياد عدد السكان.

تُعد كمية المياه وجودتها من أبرز المشكلات في المخيم والمناطق المحيطة، نتيجة تلوث المياه ونقصها في موسم الجفاف. بنت الأونروا خزان مياه جديداً لتحسين توزيع المياه. أما الكهرباء، فهي ليست من مسؤوليات الأونروا: فشبكة الكهرباء اللبنانية الوطنية تؤمّن بضع ساعات يومياً فقط، بينما يعتمد السكان على مولدات خاصة. ومنذ عام 2021، ارتفع سعر الكهرباء بشكل كبير بسبب زيادة أسعار الوقود، مما جعلها غير ميسورة التكلفة لكثيرين، ودفع السكان إلى تغيير أنماط حياتهم، مثل عدم تشغيل الثلاجات أو تقليص ساعات الإنارة ليلاً.

وكما في سائر لبنان، فاقمت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية من صعوبة أوضاع اللاجئين الفلسطينيين، خصوصاً بسبب القيود المفروضة على حقهم في العمل، ما أدى إلى ارتفاع معدلات الفقر في المخيم.

الوضع الاجتماعي والاقتصادي:

تسببت الأوضاع المعيشية القاسية في زيادة المخاطر والحاجات الإنسانية داخل المخيم. فقد أدت الضغوط النفسية المتزايدة إلى تفاقم الحاجة إلى دعم نفسي واجتماعي، كما ساهمت في تصاعد التوترات والصراعات داخل الأسر وبين الأفراد. وقد ازدادت تقارير الجريمة مثل السرقة وتعاطي المخدرات مع تدهور الأوضاع الاقتصادية. وتبقى العنف ضد النساء والأطفال، وزواج القاصرات، والتسرّب المدرسي، وعمالة الأطفال، والإهمال الأسري من أبرز المشكلات المستمرة.

لمعالجة هذه الظواهر، تعمل الأونروا مع منظمات شريكة على برامج مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، والصحة النفسية، والدعم النفسي والاجتماعي، وحماية الأطفال. كما تقدم الوكالة الدعم القانوني من خلال الاستشارات والتمثيل القانوني، إضافة إلى مساعدات نقدية طارئة للحماية، وتنفّذ حملات توعية ضد التحرش، والتنمر المدرسي، وتعاطي المخدرات.

الأمن والإدارة:

يتولى الفصائل الفلسطينية مسؤولية الأمن والإدارة داخل المخيم. أما النظام القضائي اللبناني، فعادةً لا يمتد إلى داخل المخيم، مما يحد من وصول السكان إلى العدالة الفعالة. تحدث أحياناً حوادث عنف مرتبطة بخلافات شخصية، وتتفاقم بسبب سهولة الحصول على السلاح، ما يثير مخاوف أمنية خصوصاً في الليل. وتزيد الظروف السكنية الضيقة والبناء العشوائي من المخاطر، إذ إن العديد من المساكن مهددة بالانهيار وتفتقر إلى التهوية أو إمكانية الوصول لذوي الإعاقة وكبار السن. كما تجعل نقص الكهرباء وضعف الإضاءة العامة النساء والأطفال أكثر عرضة للخطر ليلاً، ما يدفع العديد من السكان إلى تجنب الخروج بعد الغروب.

تأثير الأزمة السورية:

أدت الأزمة السورية المستمرة إلى تزايد عدد اللاجئين السوريين والفلسطينيين القادمين من سوريا داخل المخيم، ما زاد الضغط على البنية التحتية ورفع مستوى المنافسة على الموارد وفرص العمل. وبسبب دخول العديد من الفلسطينيين القادمين من سوريا بطرق غير نظامية إلى لبنان، فإن غياب وضعهم القانوني يجعلهم معرضين لخطر الاعتقال أو الترحيل. ولذلك، يقيّد الكثير منهم حركتهم خارج المخيم، مما يحد من قدرتهم على الوصول إلى الخدمات وفرص العمل.

إحصاءات من الأونروا:

مكتب لخدمات المجتمع والمخيم

مركز صحي يضم 12 موظفاً صحياً

مدرسة بعدد إجمالي 902 طالب

مكتبين للخدمات الاجتماعية والإغاثية

مكتب للصرف الصحي

التوأمة:

المخيم متوَأم مع جمعية ويفل في فرنسا – مورلايكس (Morlaix 29600).